Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية

خلاصة التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2024

تعتبر الحسابات الخصوصية للخزينة من الدعامات الأساسية لبرمجة وتنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، كما تضطلع بدور مهم في تنزيل ناجع للبرامج والمشاريع التي تكتسي طابعا أفقيا، بالإضافة إلى دورها في تنزيل التدابير التي تفرضها الظروف الطارئة والضرورة الملحة وغير المتوقعة.

كما تعد الحسابات الخصوصية للخزينة وبالخصوص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، حوامل ميزانياتية فعالة لتدبير تبعات الأزمات والكوارث الطبيعية على غرار تلك التي عرفتها بلادنا مؤخرا كجائحة كوفيد-19، وزلزال الحوز.

في هذا السياق تجدر الإشارة الى أن الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى " الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية" والذي أحدث بتعليمات ملكية سامية بمقتضى المرسوم رقم 2.23.811 صادر في 25 من صفر 1445(11 سبتمبر2023)، مكن الحكومة من التنزيل السريع للإجراءات التي تم إقرارها للتخفيف من الآثار المترتبة عن هذا الزلزال لصالح الساكنة والمناطق المتضررة، وكذا من تلقي المساهمات التطوعية التضامنية للمواطنين والهيئات الخاصة والعمومية. حيث تهم العمليات المدرجة في إطار هذا الصندوق بالأساس:

- النفقات المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي لإعادة تأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المنازل المدمرة على مستوى المناطق المتضررة؛
- النفقات المتعلقة بالتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة خصوصا اليتامى والأشخاص في وضعية هشة؛
- النفقات المتعلقة بالتكفل الفوري بكافة الأشخاص بدون مأوى جراء الزلزال، لاسيما فيما يرتبط بالإيواء والتغذية وكافة الاحتياجات الأساسية؛
- النفقات المتعلقة بتشجيع الفاعلين الاقتصاديين بهدف الاستئناف الفوري للأنشطة على مستوى المناطق المعنية؛
- النفقات المتعلقة بتشكيل احتياطات ومخزون للحاجيات الأولية على مستوى كل جهة من المملكة من أجل مواجهة كل أشكال الكوارث؛
- جميع النفقات المرتبطة بتدبير آثار هذا الزلزال.

وستمكن هذه الاجراءات بالإضافة للمشاريع المندرجة في إطار برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة بزلزال الحوز من تحقيق طفرة نوعية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بهذه المناطق.

زيادة على التدخلات الاستعجالية المتعلقة بتدبير هذا النوع من الأزمات، تعتبر السياسات الإجتماعية والاقتصادية، وكذا البنيات التحتية من أهم المجالات التي تساهم الحسابات الخصوصية للخزينة في تنزيلها وفق القواعد الميزانياتية والمساطر المعتمدة بالنسبة للميزانية العامة، وتتعلق على وجه الخصوص بالمحاور التالية:

- مواصلة تنزيل الورش المتعلق بالحماية الاجتماعية باعتباره أحد الأسس التي ينبني عليها النموذج الجديد للدولة الاجتماعية، كما ابتغاه صاحب الجلالة. وفي هذا الإطار، يلعب "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي" دوراً مهماً في تنزيل مختلف مكونات هذا الورش الملكي، في احترام تام للجدول الزمني المحدد في هذا الصدد؛

- مواكبة سياسة الدولة في مجال العدالة المجالية من خلال تعزيز الإمكانيات المالية الممنوحة للجهات، وتنفيذ البرامج المتعلقة بالتقليص من الفوارق الترابية والاجتماعية. وفي هذا الإطار تواصل الحكومة جهودها في هذا المجال من خلال برمجة تحويلات مالية ورصد موارد لفائدة "الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات" و "صندوق التضامن بين الجهات".

ولتحقيق نفس الهدف، تواصل الدولة تعبئة التمويل اللازم للمشاريع المبرمجة والمنجزة من خلال "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" و"صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". بالإضافة إلى ذلك، فإن الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى: "حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" يقوم بتعبئة موارد مالية مهمة لفائدة الجماعات الترابية المعنية؛

- دعم الاستثمار وفق مقاربة جديدة تهدف إلى تشجيع وجذب الاستثمار الخاص لجعله قاطرة للنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل، ومن هذا المنطلق، يشكل " صندوق إنعاش الاستثمارات" أداة محورية لتنفيذ السياسة الجديدة للدولة في هذا المجال.
- تعزيز التحول الرقمي وترسيخ الرقمنة كرافعة أساسية من أجل إصلاح الإدارة العمومية، ويعتبر "صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية" الأداة المناسبة لتنفيذ هذه الرؤية الجديدة، بالإضافة لدوره الجديد في تشجيع استعمال الأمازيغية لاسيما في الإدارة العمومية؛
- إعادة النظر في مقاربة تدخل الدولة لدعم قطاع الإسكان والولوج الى السكن من خلال "صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري"؛
- التدبير الاستباقي لمواجهة تداعيات الإجهاد المائي والجفاف المسجل في السنوات الأخيرة عن طريق تعبئة مساهمات مختلف الشركاء في المشاريع الهادفة للتخفيف من آثار الجفاف والتي يتم رصد جزء كبير منها في "صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية".

وعلى نفس المنوال، تواصل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية الأخرى التي تعنى بتعزيز البنية التحتية من أجل تحسين الربط وتحديث وسائل النقل، فضلاً عن التنمية الفلاحية، والاستفادة من الموارد المالية من أجل دعم السياسات القطاعية المختلفة في هذا المجال، وخاصة "الصندوق الخاص بالطرق"، و"صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن"، و"صندوق التنمية الفلاحية" التي تشكل أدوات للتدخل كل في مجال اختصاصه.

هذا وتظهر البيانات الواردة في هذا التقرير أهمية الجهود المبذولة لترشيد عدد الحسابات الخصوصية للخزينة وإجراءات تدبيرها. حيث تراجع عددها من 131 حسابا سنة 2004 إلى 68 حسابا سنة 2023.

ويبين تحليل بنية موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة حسب طبيعتها برسم الفترة 2020-2022، الاستنتاجات المحاسباتية التالية:

1- الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

بلغ مجموع موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية سنة 2022 ما قدره 266.470 مليون درهم، منها 100.322 مليون درهم كموارد ذاتية، و36.352 مليون درهم عبارة عن تحويلات من الميزانية العامة، و129.796 مليون درهم تمثل الأرصدة المرحلة عند نهاية السنة المالية 2021. وقد بلغت المداخيل برسم سنتي 2021 و2020 على التوالي 228.737 مليون درهم و246.058 مليون درهم.

بالموازاة مع ذلك، فقد وصل المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات إلى 115.220 مليون درهم سنة 2022 مقابل 98.941 مليون درهم و 131.037 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2021 و2020.

2- حسابات التمويل

انتقل الجاري الإجمالي لحسابات التمويل من 297,20 مليون درهم سنة 2020 إلى 230,60 مليون درهم سنة 2021 و161,81 مليون درهم سنة 2022، مسجلا بذلك انخفاضا سنويا في المتوسط يقدر بـ 26,21%.

ويتبين من خلال تحليل بنية جاري القروض المشار إليه أعلاه برسم سنة 2022، أنه مشكل أساسا من المستحقات على شركة التمويل "جيدة" (72,96%)، تليها الشركة المغربية لتأمين الصادرات (14,75%) و القرض الفلاحي للمغرب (12,29%).

3- حسابات الإنخراط في الهيئات الدولية

وصل مجموع المبالغ المدفوعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية إلى 622,51 مليون درهم سنة 2022 مقابل 393,76 مليون درهم سنة 2021، و414,18 مليون درهم سنة 2020. أما بالنسبة للاعتمادات المرصدة في إطار قانون المالية لسنة 2023 وتوقعات مشروع قانون المالية لسنة 2024 وسنتي 2025 و2026 فمن المتوقع أن تبلغ على التوالي 1.932,84 مليون درهم و809,13 مليون درهم و564,45 مليون درهم و491,40 مليون درهم.

4- حسابات العمليات النقدية

سجلت هذه الحسابات برسم سنة 2022 من خلال الحساب المسمى "فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية"، الذي يعمل على ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالأرباح والخسائر على مشتريات وبيوع العمولات المنجزة من طرف بنك المغرب، موارد ونفقات بلغت، على التوالي، 31,20 مليون درهم و21,40 مليون درهم.

حسابات النفقات من المخصصات

بلغت موارد هذه الحسابات ما قدره 37.163 مليون درهم سنة 2022 مقابل 35.952 مليون درهم سنة 2021 و 31.598 مليون درهم سنة 2020. أما النفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات فقد بلغت 15.238 مليون درهم سنة 2022 مقابل 14.681 مليون درهم و11.881 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2021 و2020.

وفيما يخص النفقات الإجمالية المنجزة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2022، فقد بلغت ما يناهز 138.087,82 مليون درهم منها 115.220,22 مليون درهم تمثل حصة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، أي بنسبة 83,44%. ويتوزع مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ، حسب مجال تدخلها، كما يلي :

- التنمية الترابية : 41.318 مليون درهم أي 35,9 %؛
- التنمية البشرية والاجتماعية : 23.119 مليون درهم أي 20,1 %؛
- تعزيز البنيات التحتية : 10.861 مليون درهم أي 9,4 %؛
- الإنعاش الاقتصادي والمالي : 10.049 مليون درهم أي 8,7 %؛
- التنمية القروية والفلاحية والصيد : 7.882 مليون درهم أي 6,8 %؛
- مجالات أخرى : 21.991 مليون درهم أي 19,1 %.